

قيود تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

Obstacles to the development of exports of small and medium enterprises in Algeria

يحي دريس^{1*}، بن مويظة أحمد²

¹مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، yahia.dris@univ-tebessa.dz

²جامعة عمارثليجي، الأغواط، (الجزائر)، ahmedbenmouiza@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/10/23

تاريخ الاستلام: 2021/09/02

ملخص:

يعالج هذا البحث معوقات تنمية القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا بتشخيص لواقع تصدير الاعتماد على عدد من الأرقام والإحصائيات، التي تحلل وضع التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. ومواطن الخلل التي تجعل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات متخلفة. وسنعرض أهم الحلول والخطوات الواجب القيام بها لتطوير عمليات التصدير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع ما أمكن من القيود والعراقيل.

الكلمات المفتاحية: تنمية الصادرات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقات التصدير، الجزائر، م ص م

تصنيفات JEL: O30; M31 ; C10

Abstract:

This research deals with obstacles to the export development of small and medium enterprises in Algeria, and this is based on a set of statistics, diagnosed export situation for small and medium enterprises Algerian.

Therefore, we will show, with scientific evidence, the imbalances that make the export process outside the hydrocarbons sector undeveloped. We will also present the most important solutions to be undertaken, In order to develop export operations for small and medium enterprises, and to eliminate many problems and obstacles as possible.

Key words: Export development, small and medium enterprises, export obstacles, Algeria. SME.

JEL Classification Codes O30; M31 ; C10

1. مقدمة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من عديد المشاكل وذلك بالرغم من الأهمية القصوى التي تحضي بها، سواء لدى المستثمرين والمقاولين الخواص، الذين غالبا ما يكون استثمارهم في هذا النوع من المؤسسات، أو لدى الدولة التي خصصت لهذه المؤسسات مساحة معتبرة من الدعم وإطار قانوني سخي.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها قدرات متنوعة في مجال التنمية الاقتصادية، ومن بين القدرات الهامة لها والتي نحتاج اليوم إلى تسليط الضوء عليها هي القدرة على التصدير وهي قدرة غير مستغل كما يجب بالجزائر، بسبب الكثير من القيود الحالية التي تمنع استغلال هذه القدرات أو تحد منها. فدراستنا هذه تركز على إمكانية الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير، نظرا لما تملكه هذه المؤسسات من قدرات متميزة على التصدير بطبيعتها من ناحية، وما لاقته من دعم من قبل الدولة الجزائرية من ناحية أخرى، حتى ترتقي إلى المستوى المطلوب والمأمول.

ومن الملاحظ أن الجزائر في الفترة الأخير راجعت الكثير من سياساتها الاقتصادية، محاولة تصحيح مسارها والرجوع إلى المسار الصحيح، الذي يجب عليه انتهاجه، وما حمس لهذه المراجعة هو تهاوي أسعار البترول إلى حدود دنيا أحدثت عجزا كبيرا في الميزان التجاري الجزائري، ما جعل التفكير في تنويع الاقتصاد، والاعتماد على بدائل للريع النفطي خاصة في مجال التصدير، الذي تمثله مؤسسه جزائرية وحيدة عملاقه تشرف على إنتاج وبيع النفط (المؤسسة النفطية سوناطراك)، بالرغم من وجود أكثر من 800 ألف مؤسسة أخرى تعمل بالجزائر.

* إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة إشكالية الدراسة كما يلي: ما هي أهم العوائق والقيود التي تقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في مجال التصدير؟

* فرضية الدراسة

لمعالجة هذه إشكالية الدراسة والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع بغننا سنعتمد الفرضية التالية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني الكثير من العراقيل التي تحد من نشاطها ومن أبرزها ما يتعلق بعدم قدرتها على التصدير بالشكل الصحيح.

* أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال محاولتنا إظهار القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيود التي تقف أمامها، في ظل ما تشهده الجزائر من انخفاض مداخيلها التصديرية المعتمدة على النفط؛ وبالتالي فإن إمكانية تعويض هذا الانخفاض يمكن أن يكون بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج والتصدير، ولن يتأتى هذا المطلب إلا إذا تم تشخيص القيود التي تمنعها من التصدير ومن ثم معالجتها في إطار

سياسة وطنية واضحة.

* الدراسات السابقة

لم تتطرق الكثير من الدراسات الجادة التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلى مشكل التصدير إلا نادرا، مما يزيد من أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن، ونكتفي هنا بذكر أهم هذه الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على هذا الموضوع في ما يلي:

بوكبوس سلمى، بن توكي عز الدين، (2017)، الانترنت كأداة لترقية صادرات تمور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري، دراسة مقدمة في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الانترنت في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التركيز على خدمتين البريد الالكتروني والموقع الالكتروني، كأداة تسويقية فاعلة للأعمال الالكترونية. وقد اعتمد الباحثان على أدوات للدراسة أهمها: الدراسة الميدانية والمقابلة. وتمكنا من الوصول لنتائج مهمة أبرزها ضرورة اعتماد موقع الانترنت بشكل أكثر واقعية، دون الاكتفاء به كصورة أو واجهة الكترونية. لكن الدراسة لم تتمكن من تحديد واضح لتأثير الانترنت على الصادرات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جمال خنشور، حمزة العوادي (2014)، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة مقدمة في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، تبحث هذه الدراسة في طبيعة المعوقات التي تقف أمام عملية تنمية صادرات هذه المؤسسات وصولا إلى صياغة إستراتيجية ملائمة لتنمية الصادرات، وبالرغم من أن الدراسة وفقت في جوانب عديدة إلا أنها أغفلت الكثير من القيود واكتفت ببعض المعوقات العامة.

CroissanceEconomique Hors Hydrocarbures: Les PME Exportatrices،(2013)Djemai Sabrina، دراسة مقدمة في ندوة دولية بجامعة سطيف الجزائر، الهدف من هذه الدراسة هو تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على نمو المؤسسات الصغيرة و المصغرة خاصة المصدرة منها، وقد أعطت هذه الدراسة بعض المؤشرات إلا أنه ينقصها العمق فلم تكن الدراسة بالعمق الكافي.

ملايكية عامر (2017)،عراقيل تصدير المنتجات غير النفطية في الجزائر: دراسة ميدانية لمدارك مديري الشركات المصدرة، دراسة مقدمة في مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، هدفت إلى التعرف على أهم معوقات التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر حيث تم اختبار خمس وثلاثين معوقا من معوقات تصدير المنتجات غير النفطية، توصلت الدراسة إلى تحديد ثلاث معوقات رئيسية تواجه المصدرين الجزائريين تتمثل في العراقيل الهيكلية التنظيمية وضعف القدرات التنافسية والعراقيل المرتبطة بالبيئة المحلية.

عبد المالك هاني (2019)، الصادرات الصناعية الجزائرية: الفرص والمتغيرات المؤثرة في الفترة 1980-2017، وهي دراسة مقدمة في مجلة دفاتر الاقتصادية، هدفت الدراسة لإبراز أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على

فرص تصدير المصنوعات الجزائرية، وقد توصلت الدراسة من أجل حل مشكلة ضعف الإنتاج والصادرات الصناعية الوطنية لا بد من تدريب المورد البشري على فلسفة التسويق، فضلا عن تحرير الاقتصاد أكثر أمام المستثمرين الأجانب.

عبد العزيز سفيان (2020)، مدى مساهمة تصدير المنتجات الفلاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2004-2015، هدفت الدراسة إلى إبراز دور استراتيجيات التصدير في التنمية الاقتصادية من خلال المنتجات الفلاحية متمثلة في التمور، وقد أكدت الدراسة على وجود علاقة طردية بين إنتاج التمور ومساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي.

* منهج الدراسة

نعمت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يسمح لنا بالإحاطة بموضوعنا وذلك باستخدام أسلوب الوصف والتحليل، وسوف نستعين في ذلك بالبيانات والإحصائيات الحديثة ذات الدلالة، كما إننا سنرجع إلى عدد من الأبحاث الأكاديمية التي من شأنها أن تدعم تحاليلنا وأطروحاتنا.

ولتسهيل الدراسة ومن أجل معالجة هذا الموضوع سنقسم العمل إلى محاور كل محور منها يخدم الآخر

ويدعمه:

- المحور الأول: يعالج قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير بطبيعتها من خلال النظر في خصائصها وإمكانية الاستفادة من هذه الخصائص.
- المحور الثاني: يدرس واقع التصدير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- المحور الثالث: قيود ومشكلات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

2. قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الزيادة في الصادرات

"تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تبيعها دولة ما إلى الخارج" (Sundaram, 2001, p. 22)، وتتم هذه الصادرات عن طريق المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل كبير في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة، سواء بشكل مباشر عن طريق قدرتها على إنتاج المنتجات النهائية التنافسية، لاعتمادها في الكثير من الأحيان على المنتجات الحرفية، كما أن مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في الأسواق الدولية، أو ومن ناحية أخرى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في زيادة حجم الصادرات بشكل غير مباشر، وذلك عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي وبأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة الفعالة في الأسواق الخارجية (وفاء، 2001، صفحة 19).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المؤسسات قد تساهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية

للمواد المصنعة (عواد، 2007، صفحة 82). الأمر الذي يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للكثير من الدول، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 40% من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبالتالي فهي تساعد في إنتاج القيمة المضافة وتزيد حصتها في إجمالي النتائج الوطني الخام. (وفاء، 2001، صفحة 19)

1.2 مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير

في الواقع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا نوعية يمكن أن تساعد على القيام بعمليات التصدير، تتمثل بالأخص فيما يلي: (زرقين، 2008)

* القدرة على التكيف

تعتبر القدرة على التكيف على "مجموعة السياسات والإجراءات التي يتم تطبيقها استجابة للهزات والصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة" (سحر، 2008، صفحة 129). وبالتالي فإن هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التكيف الأمر الذي يمكنها من تعديل برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق الخارجية، نظرا إلى ما تتمتع به من مرونة وتواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

* التخصص

يمثل التخصص للمؤسسة "تطوير قدراتها في مجال واحد" (Mayrhofer, 2014, p. 88) فإتباع المؤسسة لهذا الخيار من شأنه أن يجعلها تستفيد من مزايا اقتصاديات الحجم (نعني باقتصاديات الحجم: الوصول إلى نقطة معينة تنخفض فيها تكلفة وحدة الإنتاج مع نمو المؤسسة) (Arnol, 2008, p. 428). ويؤكد بعض الكتاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية وهو إحدى أهم الاستراتيجيات التي تتبعها من أجل الحفاظ على حصتها السوقية ومواجهة المنافسة المحلية والدولية.

* التجديد

"هو رد فعل المؤسسات للتغيرات في بيئتها" (Kaulbars, 2010, p. 01) حيث تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة في التكيف مع المستجدات والتغيرات الحديثة والسريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

2.2 دلالات قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الصادرات

ولتوضيح أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر أو غير مباشر في مجال تنمية الصادرات وتنويعها، سنشير إلى تجارب بعض الدول الرائدة والمعروفة في هذا الجانب:

ففي سويسرا تعتمد صناعاتها بشكل كبير على الصناعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج المعدات الإلكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه المؤسسات أن تغزو بإنتاجها أسواق العالم، فالساعة السويسرية علامة مسجلة ولا تحتاج للكثير من الجهد لتسويقها عالميا، وفي هونغ كونغ تشكل صناعة الألبسة الجاهزة التي تكون في المؤسسات ذات الحجم الصغير حوالي 50% من صادرات هونغ كونغ.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تساهم بنحو 25 إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة.

كما تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60% في الصين، و56% في تايوان، و40% في كوريا الجنوبية. (الهييتي، 2006)

وينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتحاد الأوروبي كمولد للقيمة خاصة من ناحية القدرة على التصدير حيث يوجد أكثر من 600,000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تقوم بالتصدير خارج الاتحاد الأوروبي ولدت أكثر من 500 مليار يورو كقيمة لمجل الصادرات وهي تمثل أكثر من ثلث الصادرات الإجمالية للاتحاد الأوروبي.

كما تمثل كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا أكثر من 50٪ من إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتحاد الأوروبي (Lucian Cernat, 2014, p. 06).

ويمكن توضيح أكثر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية في التصدير من بيان الجدول التالي:

جدول 1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات

	عدد المؤسسات المصدرة بالألف	قيمة الصادرات مليار €	عدد المؤسسات المصدرة %	قيمة الصادرات %
إيطاليا	119.6	80.2	90%	49%
فرنسا	82.2	54.8	94%	33%
إسبانيا	72.7	31.7	65%	44%
ألمانيا	72.3	118.6	59%	28%
المملكة المتحدة	61.7	49.6	90%	27%
بولونيا	28.3	8.1	93%	27%
السويد	25.4	15.4	94%	26%
هولندا	20.6	40.8	91%	41%
برتغال	18.4	5.1	94%	47%
أستراليا	14.8	13.1	95%	35%
دنمارك	13.7	9.8	89%	35%
بلجيكا	11.9	32.4	69%	34%
التشاك	7.9	4.4	60%	22%

سلوفينيا	7.7	2.8	88%	38%
لتوانيا	7.6	3.1	98%	39%
هنغاريا	7.5	3.4	92%	17%
اليونان	7.4	4.3	62%	37%
فلندا	7.3	6.1	91%	24%
بلغاريا	7.2	2.5	86%	33%
رومانيا	5.7	4.7	87%	36%

Source : Lucian Cernat, A. N.-L.-F. (2014).p:05.

3. حجم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير بالجزائر

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توصيات ومعايير الاتحاد الأوروبي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، 2017)، ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل التالي:

شكل 1. تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تصنيف المؤسسة	عدد العمال:	رقم الأعمال السنوي	أو الحصيلة السنوية
	سنويا		
متوسطة MOYENNE	>250	>4 مليار دج	أو >01 مليار دج
صغيرة PETITE	>50	>400 مليون دج	أو >200 مليون دج
مصغرة MICRO-ENTREPRISE	>10	>40 مليون دج	أو >20 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على القانون التوجيهي.

يعتبر نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بالمعنى الحقيقي حديث النشأة نسبيا، فقد ظهر بعد انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وانتهاء نهج الاقتصاد المخطط، الذي كان يعتمد على المؤسسات الكبرى ذات الملكية العمومية، وبالرغم من ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجزت مكان مهم لها في الاقتصاد الجزائري.

3.1 مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

بالرغم من وجود عدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في السوق غير الرسمية بالجزائر، إلا أن هناك مؤسسات أخرى تنشط في الإطار الرسمي وتساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الجزائري ومن نواحي كثيرة (حوالي 34.2% من الناتج الداخلي الخام هي ضمن القطاع غير الرسمي): (قارة، 2009).

* تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

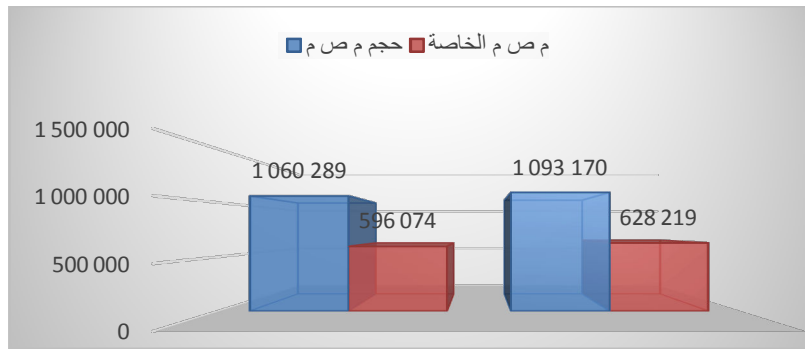
تطور حجم المؤسسات الصغيرة بين جوان 2017 الى جوان 2018 بنسبة 3.10 % حيث انتقل حجم المؤسسات اجمالا من 1 060 289 مؤسسة الى 1 093 170 أي بزيادة قدرها ثلاث وثلاثون ألف مؤسسة تقريبا. من ناحية أخرى فإن حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغت حتى جوان 2018 ما يقارب 628 219 وهي تمثل حوالي 57 % من الكتلة الاجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضم القطاع العمومي والمؤسسات الحرفية والأعمال الحرة، وهو عدد يبقى ضعيف مقارنة مع حجم السكان الجزائري ومساحتها. الجدول التالي يبين تطور هذا النوع من المؤسسات:

جدول 2. حجم م.ص.م الخاصة في الجزائر

التطور	جوان 2018	جوان 2017	
3,10	1 093 170	1 060 289	حجم م ص م
5,39	628 219	596 074	م ص م الخاصة

Source: Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger.

شكل 2. حجم م.ص.م الخاصة في الجزائر



Source: Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger.

* مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا تزال في دعم الاقتصاد الجزائري من خلال تشغيل ما يقرب مائة ألف شخص سنويا (Ministère de la PME et de l'Artisanat)، حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع، حسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم حتى جوان 2018، أكثر من 2,690 مليون عامل، مما يؤكد مساهمتها الكبيرة في ترقية الشغل والتخفيض من حدة البطالة. والجدول التالي يبين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب شغل، من خلال حركة التشغيل في هذا القطاع بين سنتي 2017 و2018:

جدول 3. تطور حجم العمالة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنتي 2017/2018

السداسي الأول 2017		السداسي الأول 2018		التطور	
العدد	النسبة	العدد	النسبة		
القطاع الخاصة					
1 517 990	58,34	1575003	58,54	3,76	أجراء
1 060 289	40,75	1 093 170	40,63	3,10	أرباب العمل
2578279	99,09	2668173	99,18	3,49	مجموع جزئي
23679	0,91	22 073	0,82	-6,78	القطاع العام
2 601 958	100	2 690 246	100	3,39	المجموع

المصدر: مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء وخلق أكثر من 88 ألف منصب شغل بين سنتي 2017 و2018 تركزت هذه الزيادة أصلا في القطاع الخاص وقدرت نسبة النمو الإجمالية بـ 3,39%، وتعتبر هذه النسبة معقولة خاصة إذا علمنا أن هذه النسبة كانت سالبة بالقطاع العام.

كما استطاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال كل من الناتج الخام والقيمة المضافة، حيث يساهم القطاع الخاص، ممثلا أساسا بمؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما نسبته 84.77% من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات أي ما قيمته 5137,46 مليار دينار جزائري، وبنسبة 88.27% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات المحققة في سنة 2011، وهو ما يبرر أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري (يحي، 2018).

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير

بلغت صادرات الجزائر سنة 2017 ما يقارب 34.76 مليار دولار بعدما كانت أكثر من 30 مليار دولار، بزيادة تقارب 16 % ويرجع هذا الارتفاع الطفيف أساسا بسبب زيادة المداخيل الخاصة بتصدير البترول نتيجة تعافي أسعاره بالسوق العالمية، فقد ارتفع سعر البرميل لأكثر من 60 دولار للبرميل بعدما تدهور لأقل من 40 دولار للبرميل، فالجزائر تعتمد بشكل شبه كلي في التصدير على قطاع المحروقات التابع للقطاع العمومي، وذلك بنسبة تصل لـ 94.54% من حجم صادرات الجزائر إلى الخارج، أما فيما يخص التصدير خارج هذا القطاع فان الجزائر تسعى جاهدة عبر الكثير من المخططات التنموية لرفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط، وكذا من خلال تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعله قادرا على الولوج للأسواق الدولية.

لم تتعدى نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 06 %، بقيمة بلغت 1.89 مليار دولار أمريكي، وقد

تطورت هذه الصادرات بين سنة 2016 و 2017 بنسبة وصلت إلى 05%.

وتأتي المنتجات نصف المصنعة الأولى على قائمة المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بقيمة إجمالية قدرها 1.38 مليار دولار، أي بنسبة 72.89 % من قيمة إجمالي المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2017، تليها السلع الغذائية بمبلغ 348 مليون دولار وهو ما يمثل 18.31 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، أما المواد الخام والمعدات والتجهيزات الصناعية فتحتل المرتبة الثالثة بمبلغ 147 مليون دولار بما نسبته 04 % لكل واحدة منها، لتبقى كل من السلع الاستهلاكية غير الغذائية تحتل المرتبة الأخيرة، بما لا يتعدى 01 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2017. (منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018)

ويمكن تفصيل هذه الأرقام من خلال أهم المنتجات والمواد المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال السنتين 2017 في الجدول التالي:

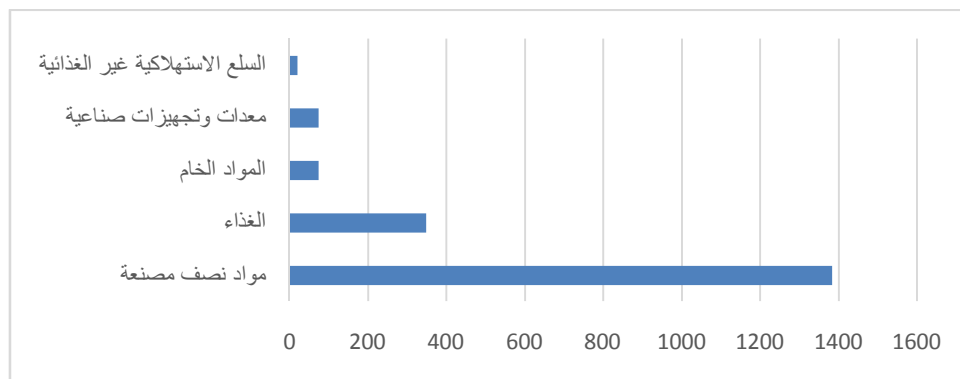
جدول 4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير بالجزائر

الصنف	عام 2017	
	مليون دولار	%
مواد نصف مصنعة	1384	72.8
الغذاء	348	18.3
المواد الخام	73	3.84
معدات وتجهيزات صناعية	74	3.89
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	20	1.05
المجموع	1899	100

Source: Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger.

كما يمكننا تبين أكثر لحجم كل صنف من أصناف المواد المصدرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الشكل الموالي:

شكل 3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير بالجزائر حسب الصنف



Source: Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger.

4. قيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية رهينة للكثير من القيود والعوائد إذا ما رغبت في القيام بنشاط التصدير، حيث سنحاول من هنا تصنيف مجموعة القيود حسب طبيعتها، حتى نتمكن من تقدير ما يمكن معالجته بطريقة علمية وفعالة إذا ما أردنا النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من جهة، وفك الارتباط المبالغ فيه للاقتصاد الجزائري بالصادرات النفطية من جهة أخرى. وعليه يمكن تصنيف قيود التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كما هي في النقاط التالية:

4.1 قدم التشريعات النقدية الخاصة بعمليات التصدير

أصبحت التشريعات النقدية التي تحكم التجارة الخارجية تشكل عائقا أمام تطوير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، حيث لا يزال بنك الجزائر (البنك المركزي) يفرض مجموعة من الإجراءات التي تجعل من المؤسسات الراغبة في القيام بعمليات التصدير تتردد كثيرا، لما لها من عواقب ومتاعب على المؤسسة وصاحبها في حالة حدوث طارئ، قد يمنع من تطبيق هذه الإجراءات المفروضة من بنك الجزائر، ونذكر أهمها في ما يلي:

* قيد آجال تحصيل العائدات

يجب على المصدر استعادة عائدات التصدير في أجل لا يتعدى 180 يوم (المادة 61 من نظام بنك الجزائر، 2017)، ويوضع صاحب المؤسسة تحت طائلة السجن في حال مخالفة التشريعات، وهو ما جعل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتجهون إلى تفضيل الاستيراد على التصدير.

* قيد الاحتفاظ بالعملة الصعبة

حدد بنك الجزائر النسبة التي يمكن الاحتفاظ بها من العملة الصعبة لتغطية عمليات المؤسسات المصدرة في الخارج بـ (تعليمية بنك الجزائر رقم 11-05، 2011): 50٪ بالدينار الجزائري، يوضع في حساب المصدر بالدينار الجزائري؛ 50٪ بالعملة الصعبة، منها: 40٪ توضع في حساب المصدر بالعملة الصعبة، ويمكنه استعمالها بحرية وفقا لتقديراته، وتحت مسؤوليته في إطار ترقية الصادرات، 60٪ الباقية فقط توضع في حساب المصدر- الشخص المعنوي- وبالعملة الصعبة، وهي نسبة غير كافية وغير محفزة خاصة في ظل التباين الواضح في سعر الصرف بين تسعيرة بنك الجزائر وتسعيرة سوق الصرف غير الرسمية، التي تعتبر المرجع الأساسي لمعرفة سعر الصرف الحقيقي في ظل غياب مكاتب الصرف الرسمية (سعر الصرف في ماي 2019 وفق بنك الجزائر والسوق غير الرسمي للعملة: في بنك الجزائر: 1 € = 134,45 دينار جزائري، في سوق "السكوار" أشهر سوق صرف غير رسمي بالجزائر الموجود العاصمة 1 € = 214,00 دينار جزائري).

4.2 النقل البحري والجوي مشكلة أساسية

يعد محور النقل أحد ركائز عملية التصدير، فوجود بنية مواصلات متطور يجعل من عمليات التصدير

والتجارة الخارجية تتفوق في جانبين مهمين: جانب السرعة؛ وبالتالي بساطة الاجراء وريح الوقت الذي يمثل شيء مهم جدا في العمليات التجارية فالوقت يعني الربح، ومن جانب آخر: تدنية التكاليف وهو أمر أيضا لا يقل أهمية خاصة من جانب التنافسية، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فالنقل يعد مشكلة أساسا حيث يتميز بما يلي:

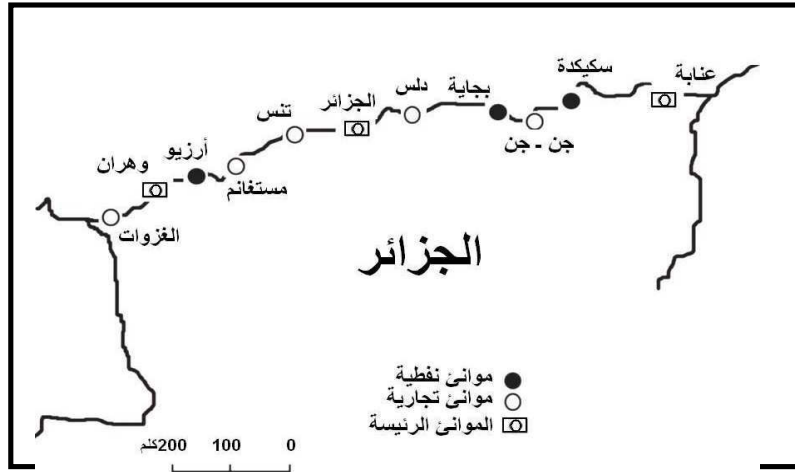
*النقل البحري

بالرغم من تعداد الموانئ التجارية التي بلغت 11 ميناء إلا أن تسيير هذه الموانئ لا يزال بعيد كل البعد عن المعايير الدولية حيث لا تزال تسجل الموانئ التجارية بالجزائر حجم معالجة مستقر في حدود 10 حاويات في الساعة، وهو معدل أقل من 05 إلى 06 مرات ما هو معمول به في الموانئ التونسية والمغربية على سبيل المثال، وأقل 10 مرات مقارنة بمناهج التسيير ومعالجة البضائع والسلع في الموانئ الأوروبية.

ويعتبر معدل بقاء الحاويات بالميناء بالجزائر، وما له من انعكاس على تكاليف النقل، من المعدلات العالية جدا، حيث نجد المعدل العام لبقاء الحاويات في الميناء في تونس مثلا لا يتعدى 4 أيام والمغرب 5 أيام، أما في الجزائر فيتجاوز الأجل 21 يوما. (http://www.djazairiss.com/elyawm/311, 2019).

أما من ناحية أنظمة التسيير فالمشكل أعمق فالعمل بالموانئ التجارية بالجزائر لا يزال يعمل بأنظمة التسيير التقليدية، وأن أنظمة التسيير الرقمية هي لحد الآن مشروع لم يطبق على أرض الواقع.

شكل 4. خريطة الموانئ التجارية الجزائرية



المصدر: فاطمة الزهراء محمد الشريف. (2009). ص-ص: 165-180.

*النقل الجوي

تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 مطار دوليا. ويعد مطار الجزائر هو الأكثر أهمية، نظرا لإمكانياته المعتبر وموقعه مقارنة مع باقي المطارات، كما تمتلك الجزائر أسطولاً جويًا يقدر بـ 43 طائر تسعى لتطويره، ويبقى النقل الجوي للبضائع جد متخلف بالجزائر سواء من ناحية شحن البضائع من الجنوب إلى الموانئ، أو من المطارات إلى

الخارج، وهذا بسبب تخلف أنظمة التسيير من جهة وضعف الأسطول الجوي من جهة ثانية والتكلفة العالية للشحن من جهة أخرى، هذا بالرغم من تخصيص 600 مليون أورو بين سنتي 2013-2017 لتجديد الأسطول الجوي. (l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2019)

كل هذه العوائق لا محال تؤثر سلبا على جانب التصدير من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجعلها تتردد كثيرا قبل أن تتجه هذا الاتجاه.

4.3 ضعف بيئة الاستثمار بالجزائر

وفق تقرير البنك الدولي فإن الجزائر مصنفة على الصعيد العالمي في الرتبة 176 من 189 بلدا على أساس سهولة التجارة عبر الحدود (World Bank report, 2016, p. 71)، كما أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة لا تزال ضعيفة جدا حيث أكدت الكثير من التقارير والدراسات على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تمتلك قدرات تنافسية بالسوق المحلية فما بالك بالسوق الدولية.

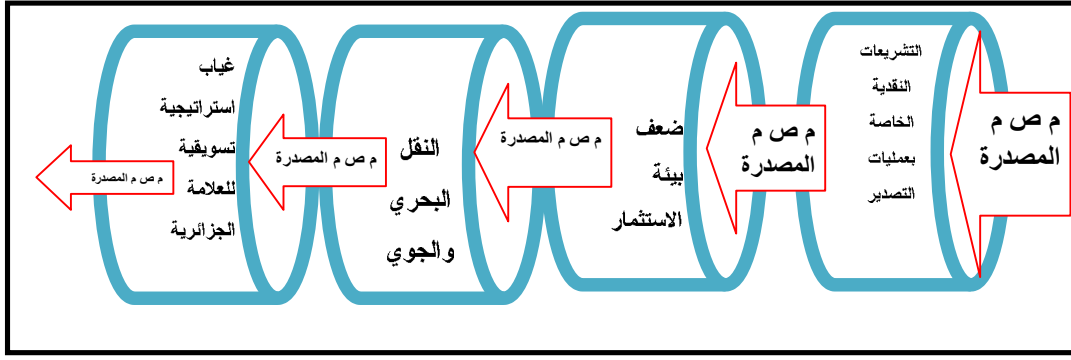
من جهة أخرى فإن غياب ثقافة التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يشكل عائق أمام تصدير منتجات هذه الأخيرة، حتى وإن تمكنت من إنتاج منتجات أو خدمات ذات جودة وبميزة تنافسية، فالكثير من المؤسسات لا تضع التصدير هدفا لها، لا على المدى المتوسط ولا حتى على المدى الطويل، وهذا ما يبرز من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة الذي لم يتجاوز 400 مؤسسة وهو رقم ضعيف جدا انطلاقا من أن الدول المجاورة تضم أكثر من 15 ألف متعامل ينشطون في المجالات التجارية التي لها علاقة بعملية التصدير (بوخالفة، 2016).

4.4 غياب استراتيجية تسويقية للعلامة الجزائرية

من بين الأسباب التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بعمليات التصدير هو العلامة الجزائرية غير المعروفة في الأسواق الدولية، فلحد الآن لم تبذل الجزائر مجهودات يمكن الحديث عنها في مجال التسويق للعلامة الجزائرية، حتى تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الولوج للأسواق الدولية، بتوفير الأرضية الأولى والمتمثلة في تسويق لسمعة العلامة التجارية أو بعبارة "صنع بالجزائر"، على غرار دول أخرى اتبعت استراتيجية لتسويق منتجاتها مثل: "صنع بسويسرا" عندما نتكلم عن الساعات، أو "صنع بفرنسا" عندما نتكلم عن العطور، وهي أشياء تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمة لهذا البلد من اكتساب أرضية صلبة تمهد لبيع منتجاتها.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة، تشتكي دائما من غياب مندوبيات بالخارج يمكن أن تقدم العون لها، من سبيل إدماجها في المعارض الدولية، أو تقديم التسهيلات الجمركية بالخارج، وغيرها من المهام التي قد تساعد في تطوير عمليات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

شكل 5. أثر قيود التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر على حجمها



5. خاتمة

لم يعد خافيا على أن اعتماد الجزائري على مؤسسة واحدة للتصدير أصبح أمر غير معقول في ظل ما يشهده العالم من تطور، فحتى الدول التي كانت تعتمد مثلنا على مؤسسات النفط الكبرى (قطر، الإمارات، السعودية) راجعت الكثير من سياساتها الاقتصادية وطورتها لصالح مؤسسات أخرى غير نفطية، فالتجهت نحو البناء والإعمار فأصبحت تصدر وتستثمر واتجهت نحو الفلاحة فأصبحت من الدول الرائدة في المراعي والحليب.

من خلال الدراسة توصبنا لمجموعة من النتائج التي كان أبرزها:

- لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج للكثير من الدعم والرعاية بالجزائر، رغم الاهتمام الكبير والبرامج الكثيرة المعتمدة من الدولة لتطيرها.
- اعتماد الجزائر بشكل كبير على الصادرات النفطية، هو السبب الرئيسي الذي غطى على تطوير القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- تطوير القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على قطاع دون غيره، بل يتعلق بكل القطاعات القادرة خاصة منها الفلاحية والكيميائية وغيرها.
- إيجاد حل للعراقيل التي تواجهها هذه المؤسسات للتصدير، سيشرح على تطوير المؤسسات الحالية وبعث مؤسسات أخرى صغيرة أو متوسطة، للانطلاق على اعتبار المردود الاقتصادي الكبير، مما يزيد في حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

وكي تصحح الجزائر من سياساتها الاقتصادية يجب أن تنتهج نهج العمل الخاص الصغير والمتوسط، الذي يمكن له أن يقدم الكثير للاقتصاد، من ضمنها عمليات التصدير، التي يمكن أن تتزايد لصالح هذا النوع من المؤسسات، في ظل تناقص حجم التصدير لمؤسسة النفط، بالرغم من أنها لحد الآن لم تراجع نسبة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري بالرغم من تراجع مداخيلها، وعليه نلج على وجوب القيام بسبع خطوات أساسية:

- الخطوة الأولى: إعادة النظر في التشريعات الخاصة بعمليات التصدير، وإعداد تشريع خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة.

- الخطوة الثانية: فتح مكاتب صرف العملة حتى تسهل عمليات تحويل العملة ومحاربة السوق الموازي للعملة، الذي يعد سبب رئيسا في اتجاه المصدرين لتحويل العملة به، نتيجة فرق السعر الكبير بينه وبين البنوك، مما يجعل المصدرين يبحثون على طرق أخرى غير البنوك لتحصيل مدخلاتهم من عمليات التصدير بالعملة الصعبة.
- الخطوة الثالثة: تخفيض حدة البيروقراطية الإدارية من خلال إلغاء الكثير من الوثائق والتصريحات المطلوبة في عمليات التصدير، والتي تثقل عاهل المصدرين.
- الخطوة الرابعة: القيام بحملات إشهارية للعلامة التجارية الجزائرية بالخارج، من خلال القنصليات والملحقات التجارية، والاهتمام أكثر بتسهيل الحضور للملتقيات والمعارض الدولية.
- الخطوة الخامسة: فتح الاستثمار في خطوط النقل والشحن الدولية للبضائع للقطاع الخاص، وتكثيف الجهود لتحسن جودة الخدمات.
- الخطوة السادسة: إدخال أنظمة التسيير الرقمية على مستوى الموالي، حتى يتم تخفيض معدلات الانتظار وتكلفته لأدنى المستويات.
- الخطوة السابعة: تقديم حوافز جبائية وجمركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة، ونشر ثقافة التصدير لدى المقاولين ومسيري المؤسسات من خلال الإعلام والمكتقيات، وإشراك النخب الأكاديمية في تكوين أصحاب المؤسسات في مجال التسويق الدولي.

6. قائمة المراجع:

6.1 المراجع باللغة العربية.

الكتب.

عبد الباسط وفاء. (2001). مؤسسات إدارة المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة. القاهرة: النهضة العربية.
نبيل عواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المجلات.

جبار إيمان عبد الكاظم، عباس سحر. (2008). تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2(10).
عبود زرقين. (2008). تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 42(42)، 103-124.
ملاك قارة. (ديسمبر، 2009). التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحاليل ومقارنة مع بعض الدول. مجلة العلوم الإنسانية، 32(أ).
نوزاد عبد الرحمان الهيتي. (04 سبتمبر، 2006). الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية. مجلة العلوم الإنسانية، 30(30)، 1-21.

دريس يحيى. (2018). نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أبحاث اقتصادية وإدارية، 10(03)، 160-139.

فاطمة الزهراء محمد الشريف. (2009). الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 05(07)، 180-165.

القوانين والمنشورات.

القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 (2017)،. جانفي 11. (الجريدة الرسمية. 02)

المادة 61 من نظام بنك الجزائر. (13 ماي، 2017). يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (07-01).

تعليمات بنك الجزائر رقم 11-05. (19 10، 2011). المعدلة لأحكام الأمر رقم 94-22 المؤرخ في 04-12-1994.

منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2018). الجزائر.

مواقع الانترنت.

خامنو بوخالفة. (الأحد 10 جويلية، 2016). تصريح المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الصادرات. يومية الفجر الجزائرية. تم الاسترداد من <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=257739?print>

6. 2 المراجع الأجنبية.

Bibliography List.

livres.

Arnol, R. A. (2008). Economics (8 ed.). USA: Edition Thomson South-Western.

Kaulbars, J. (2010). Strategic Renewal & The Speed of Change. Germany: Edition GRIN Verlag.

Mayrhofer, U. (2014). Management stratégique (éd. 2). paris: Editions Bréal.

Sundaram, J. K. (2001). Growth after the Asian Crisis. Harvard University: Unctad and Center for International Development.

Rapports et publications.

Lucian Cernat, A. N.-L.-F. (2014). smes are more important than you think! challenges and opportunities for eu exporting smes. Directorate General for Trade, European Commission., 03.

Mayrhofer, U. (2014). Management stratégique (éd. 2). paris: Editions Bréal.

Ministère de la PME et de l'Artisanat. (s.d.). bulletins d'information économique. algerie.

World Bank report. (2016). Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria.

Sites web.

<http://www.djazairss.com/elyawm/311>. (2019, 3 14).

l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement. (2019, 5 17). andi. Récupéré sur <http://www.andi.dz/>